

أثر التغير في نسبة السيولة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر دراسة تطبيقية في المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للوراق المالية.

نور محمد اليوسف* أ.د. هزاع مفلح**

(الإيداع: 28 كانون الأول 2025، القبول: 15 آذار 2026)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى بيان أثر التغير في نسبة السيولة العامة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر للمصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للوراق المالية، وذلك للوصول الى توظيف السيولة في استثمارات مربحة لتحقيق أكبر عائد ممكن بأقل مخاطرة ممكنة، بينما تمثلت مشكلة لدراسة ما أثر التغير في نسبة السيولة العامة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، في حين اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وشملت الدراسة جميع المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة 2011 وحتى 2023.

توصلت الدراسة الى وجود أثر معنوي للتغير في نسبة السيولة العامة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لبعض المصارف التقليدية العملات الأجنبية أمام الليرة السورية، وأزمة كورونا الى التوظيفات المرتفعة السيولة وقليلة المخاطر وهو ما يؤدي لانخفاض العوائد. المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؛ وذلك يعود كردة فعل للازمة الاقتصادية في البلاد كالارتفاع الكبير بسعر صرف

الكلمات المفتاحية: السيولة، العائد على رأس المال المعدل وفق المخاطر، نسب السيولة.

* طالبة دراسات عليا (ماجستير) – تمويل ومصارف – كلية الاقتصاد – جامعة حماة

** أستاذ في كلية الاقتصاد – جامعة حماة

The impact of liquidity ratio on the risk-adjusted return on capital of Syrian private banks.

Prof. Dr. Hazza Mufleh*

Nour Muhammad Al-Youssef*

(Received: 28 December 2025, Accepted: 15 March 2026)

Abstract:

This study aims to demonstrate the impact of changes in the overall liquidity ratio on the risk-adjusted return on equity (RORAC) of private conventional banks listed on the Damascus Securities Exchange (DSE). The goal is to optimize liquidity allocation in profitable investments to achieve the highest possible return with the lowest possible risk. The study focuses on the effect of changes in the overall liquidity ratio on REA for these banks. The research employs a descriptive methodology and includes all private banks listed on the DSE from 2011 to 2023.

The study concludes that changes in the overall liquidity ratio have a significant impact on REA for some of these banks. This impact is attributed to the economic crisis in the country, including the sharp rise in foreign exchange rates against the Syrian pound and the COVID-19 pandemic, which led to highly liquid, low-risk investments and consequently lower returns.

Keywords: Liquidity, Risk-Adjusted Return on Equity, Liquidity Ratios

*Professor of Economics.

**Postgraduate student (Master's) - Finance and Banking - Faculty of Economics - Hama University

المقدمة:

تسعى المصارف الى زيادة عوائدها عبر توظيف سيولتها في استثمارات مربحة بمخاطر منخفضة، وتستخدم المصارف التجارية عددا من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية لديها بحيث تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بما هو متوفر من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل الى نقدية، ومن النسب المالية نذكر نسب السيولة التي تقيس قدرة المصرف على الوفاء، ونسب النشاط تعكس مدى كفاءة المصرف في إدارة استخدام الموجودات لديها، ومن ثم نسب الربحية تقيس قدرة المصرف على تحقيق أرباح، وأخيرا نسب السوق التي تقيس نصيب السهم من الأرباح ومن حقوق المساهمين.

تتخفف المخاطرة مع الزيادة في السيولة، غير أن ذلك يؤدي الى انخفاض العوائد نتيجة عدم قيام المصرف باستثمارات، وعند انخفاض السيولة يزداد العائد، أي أن العلاقة بين السيولة والعائد عكسية، ونقصد تحديدا هنا " العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر".

استخدمنا في هذا البحث "العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر" كونه يعتبر من أكثر مقاييس الأداء استخداما، ولمقارنة الاستثمارات بمخاطر مختلفة، ذلك أنه يأخذ العائد والمخاطرة معا بينما تركز النسب المذكورة أعلاها على عائد الاستثمار المتوقع.

مشكلة البحث

حد الوضع الاقتصادي الذي مرت به سورية من نشاط المصارف مما أدى إلى فائض في السيولة وانخفاض العوائد، وعليه فإن مشكلة البحث تتمثل في استقراء أثر التغير في نسبة السيولة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر، ويمكن طرح مشكلة البحث الرئيسة على النحو الآتي:

- ما أثر التغير في نسبة السيولة العامة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

أهمية البحث

الأهمية العلمية: تتمثل في تحليل العلاقة بين السيولة والعائد مع الأخذ بالاعتبار لعامل المخاطرة مما يسهم في إغناء الدراسات بهذا الخصوص، ويشكل مساهمة في سد الفجوة البحثية في موضوع البحث المعني.
الأهمية العملية: يمكن أن تفيد نتائج البحث إدارات المصارف التجارية الخاصة، والجهات الرقابية.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تحديد أثر التغير في نسبة السيولة العامة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

فرضية البحث: تتمثل فرضية البحث الرئيسة بالآتي:

- لا يوجد أثر للتغير في نسبة السيولة العامة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

متغيرات البحث:

تتمثل متغيرات البحث بالتالي:

المتغير المستقل: نسبة السيولة العامة.

المتغير التابع: العائد على رأس المال المعدل وفق المخاطر.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته تم اعتماد المنهج الوصفي، وتم استعراض الادبيات من المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدوريات ذات الصلة بموضوع البحث والاستفادة من مجموعة من الدراسات السابقة، وتم جمع البيانات المالية من القوائم المالية الرسمية الصادرة عن المصارف، ومن الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية لمدة 13 سنة أي

خلال فترة 2011-2023. يتم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة والبرنامج الاحصائي SPSS .

حدود البحث:

- الحدود المكانية: المصارف التجارية الخاصة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- الحدود الزمانية: تناولت الدراسة البيانات المالية للفترة الزمنية من عام 2011 وحتى عام 2023 وذلك لمعرفة أثر التغير في نسبة السيولة في العائد المعدل بالمخاطر في ظل الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف التجارية الخاصة السورية المدرجة في سوق دمشق المالي للأوراق المالية.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية

دراسة (الكروي، 2022) بعنوان: "تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة -دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد".

هدف البحث الى تقييم الربحية المصرفية وسيولتها باستخدام المؤشرات الخاصة بهم، وبيان تأثير السيولة في نسب الربحية المتحققة للمصرف. وتمت الدراسة على مصرفي الرافدين والرشد خلال فترة زمنية من 1997-2001، ولتحقيق اهداف الدراسة تم صياغة واختبار فرضيات البحث من خلال استخدام المؤشر الاحصائي ANOVA الذي يتضمن اختبار F&T ومعامل التحديد R_2 .

وان أهم ما توصلت اليه الدراسة هو ان: نسبة تأثير مؤشرات السيولة لكلا المصرفين كانت ضعيفة وغير معنوية على مؤشرات الربحية المصرفية عدا مؤشر واحد هو الاحتياطي القانوني لمصرف الرافدين على المؤشرين (معدل العائد على الودائع ومعدل العائد على حق الملكية) كان التأثير قويا ومعنويا.

_ دراسة (حسن حزوري، 2018) بعنوان: "العوامل المؤثرة في ربحية المصارف" دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية.

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على العوامل الداخلية التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية في العراق. امتداد الدراسة خلال الفترة الزمنية من 2007 وحتى 2016، واقتصرت على عينة من المصارف التجارية العراقية منها (مصرف بغداد، مصرف الأهلي العراقي، ومصرف اشور الدولي). تمثلت متغيرات الدراسة بالمتغير التابع ربحية المصارف التجارية مقاسة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة بحجم المصرف مقاسا بإجمالي الأصول وحجم المديونية (الرافعة المالية)، ومصارف الدعاية والاعلان ومخاطر السيولة وعدد فروع المصرف وعدد موظفي المصرف ونسبة الفائض النقدي، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها: عدم وجود علاقة بين العائد على الأصول وبين حجم المديونية ومخاطر المصرف وعدد موظفي المصرف ومصرفو الدعاية والاعلان، بالإضافة لوجود علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول وبين إجمالي الأصول وعدد فروع المصرف وعدد الموظفين والفائض النقدي، وعدم وجود علاقة بين العائد على حقوق الملكية وبين إجمالي الأصول ومصرفو الدعاية والاعلان وعدد فروع المصرف وعدد الموظفين في المصرف والفائض النقدي، بالإضافة الى وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على حقوق الملكية وبين مخاطر السيولة ووجود علاقة طردية بين معدل العائد على حقوق الملكية وبين حجم المديونية.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Haymans, Adler&, Usman, Bahtiar& Manurung, Jenry Cardo) بعنوان: محددات معدل العائد على رأس المال المخاطر للمصرف باستخدام عوامل المصرف الداخلية والخارجية (2007-2018) **Determinants of RAROC of Bank Using Internal and External Bank Factor and Size as Moderating Variable(2007,2018).**

هدفت هذه الدراسة الى استكشاف تأثير العوامل الداخلية والخارجية في ربحية المصارف خلال فترة 2007 وحتى 2018، حيث تم قياس الربحية بالعائد على رأس المال المعدل وفق المخاطر (RAROC)، توصلت الدراسة الى أن لهامش صافي الفائدة والقروض المتعثرة والأصول وهي عوامل داخلية لها أثر كبير على أداء المصارف في RAROC، كما أثر سعر الفائدة الفيدرالي والسياسة الحكومية للفترة 2009 والى 2014 كمعوامل خارجية بشكل كبير في أداء البنوك RAROC.

دراسة (Christos K. Staikouras, 1998) بعنوان: "محددات الربحية في البنوك الأوروبية"

The Determinants of European Bank Profitability

هدفت الدراسة الى تحديد محددات الربحية في المصارف الأوروبية، وتم تحديد هذه المحددات بعوامل عديدة تشمل هذه العوامل العناصر الداخلية لكل مؤسسة مالية وعدة عوامل خارجية، وتحديد العوامل الداخلية والخارجية المساهمة في القطاع المصرفي في الاتحاد الأوروبي ككل فترة 1994-1998 من خلال بناء طريقة تقدير OLS ونماذج الاثار الثابتة. تمثلت نتائج الدراسة في تقديم منظور جديد لفهم أثر التغيرات في المنافسة على أداء الصناعة المصرفية في الاتحاد الأوروبي، وكما تشير الى أن ربحية المصارف الأوروبية ليس فقط من العوامل المتصلة بالقرارات الإدارية وإنما أيضا تشير الى تغييرات في البيئة الخارجية للاقتصاد الكلي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة اقتصرت الدراسة الحالية على نسبة السيولة فقط كونها من العوامل المالية الداخلية، في حين الدراسات السابقة ركزت على عوامل داخلية مثل (نسبة السيولة، نسبة الرفع المالي) وخارجية (سعر الفائدة)، وأجريت الدراسة الحالية على مدار 13 سنة أما بالنسبة للدراسات السابقة كانت فترة الدراسة قصيرة تتراوح بين 7 ل 9 سنوات فقط.

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في انها تمت على المصارف التجارية الخاصة.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: السيولة المصرفية:

تمثل السيولة حجم الأموال النقدية المتوفرة في خزائن المصرف وفي المصارف المتعاملة معها الاموال في خزائن المصرف المركزي، وأيضا حوالات الخزينة التي يمكن تحويلها الى سيولة بسرعة وبدون خسائر تنكر، كما أنها تحقق للمصرف عائد¹.

وتعرف السيولة بأنها تمثل الجانب الأكبر من موارد المصرف المالية التي تستحق عند الطلب، ويكون المصرف مستعدا للوفاء بها عند الطلب في أي لحظة، فمثلا إشاعة عدم توافر السيولة الكافية لدى المصرف كقيلة بأن تززع ثقة المودعين ويدفعهم لسحب ودائعهم منه².

وقد عرفت لجنة بازل السيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على تمويل الزيادات بالموجودات والوفاء بالتزامات في آجالها ودون تحمل خسائر غير مناسبة³

مكونات السيولة المصرفية:

تقسم مكونات السيولة المصرفية إلى قسمين رئيسيين:

¹ الشمري، صادق، (2019)، إدارة العمليات المصرفية محاذل وتطبيقات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، العراق ص88

² عبد الباقي، اسماعيل، (2016)، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 15.

³ Basel Committee on Banking Supervision (2008), **Principles For Sound Liquidity Risk Management and Supervision, Basel:** Bank for international settlements, p1.

1_ الاحتياطات الأولية:

تعرف بأنها الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف دون أن يكسب منها أي عائد، تتألف الاحتياطات الأولية على مستوى المصرف الواحد عادة من النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق، الودائع النقدية لدى المصرف المركزي، والودائع لدى المصارف المحلية الأخرى والأجنبية في الخارج.

2_ الاحتياطات الثانوية.

هي موجودات سائلة تشتمل على محفظة الأوراق التجارية المخصوصة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، ومحفظة الأوراق المالية كالسندات الحكومية والسندات المالية والأجنبية القابلة للتداول في الأسواق العالمية بمدى أقصاها سنة واحدة¹.

أهمية السيولة والغرض منها:

إكساب المصرف سمعة حسنة للأطراف المتعاملة معه (مستثمرين، عملاء، جهات رقابية،) وتعزز ثقتهم بالمصرف، سهولة الحصول على مصادر التمويل وانخفاض تكلفة الحصول عليها وتجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي، وتؤدي إلى زيادة ربحية المصارف وقدرته على البقاء والنمو، ومؤشر إيجابي للسوق المالي والمودعين والإدارة،² ومن أغراضها: تعتبر مؤشر إيجابي لدى المحللين والإدارة والمودعين في السوق المالي، تحقيق الاستقرار والمحافظة على استمرارية دورة الأعمال المصرفية، تجنب الوقوع في مشاكل نقص السيولة ولجوء إلى البنك المركزي لغرض الاقتراض وما قد يترتب عليه من تبعات سلبية على المصرف، ومن أغراضها عدم الإخلال بالالتزامات المستحقة والوفاء بها في الموعد المتفق عليه، والاستجابة للظروف الطارئة لتوفر دائم للنقد³.

النسب المالية:

تعتبر أداة من أدوات التحليل المالي الأكثر استخداماً، تستخدم هذه النسب لتحديد العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، ومهمة بالنسبة للمقرضين لمعرفة قدرة المصرف على سداد الديون قصيرة وطويلة الأجل، وللمستثمر لتقدير قيمة العوائد المتوقعة⁴.

أنواع النسب المالية:

1_ نسب السيولة:

تستخدم لقياس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في وقت الاستحقاق، وكلما زادت النسبة كلما زادت قدرة المصرف من سداد ديونه.

2_ نسب النشاط:

تقيس هذه النسب مدى كفاءة المصرف في إدارة واستخدام الموجودات التي لديها (المخزون والمدينون) لتوليد المبيعات وتحقيق الربح.

3_ نسب الربحية:

تقيس هذه النسب مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، والتعرف على العائد المتوقع على الأموال المستثمرة في المشروع.

4_ نسب السوق:

يستخدم المستثمرين الذين يرغبون بشراء الأسهم وتحقيق الأرباح هذه النسب لاتخاذ القرارات بشأن الاستثمار من عدمه، وتقيس هذه النسب نصيب السهم من الأرباح ومن حقوق المساهمين (حملة الأسهم العادية)

¹ . الصانغ، نبيل، (2018)، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 93 ص 94.
² سارة، ادبوب، سعدية، قصاب، (2020)، إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة بنك البركة وسوسيتي جينيرال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16(23)، الجزائر، ص85
³ حسن، زين العابدين، جداح، حامد، (2022)، محددات السيولة المصرفية: دراسة قياسية لعينة من المصارف العراقية التجارية للمدة 2006-2020، مجلة الغاري كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (رقم خاص)، ص 1191ص 1192.
⁴ شنوف، شعيب، (2012)، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، المملكة الأردنية الهاشمية، ص211.

من أبرز النسب السيولة المستخدمة نذكر ما يأتي:

1_نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية التي يمتلكها المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة يمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى المصرف المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

تبين هذه النسبة إن زيادة نسبة الرصيد النقدي تزداد مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المنققة عليها¹.

2_نسبة السيولة العامة:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

من المؤشرات المالية المهمة التي تقيس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل (الديون المستحقة خلال سنة) باستخدام أصولها المتداولة (الأصول التي يمكن تحويلها الى نقد خلال سنة)

3_نسبة السيولة السريعة:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

تسمى هذه النسبة أيضا نسبة السيولة الحادة، فتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على سداد ديونه قصيرة الاجل باستخدام أصول أكثر سيولة.²

4_نسب السيولة المصرفية لبازل3

نشرت لجنة بازل 3 في ديسمبر 2010 اتفاقيات السيولة المصرفية بعنوان "بازل3: الإطار الدولي لقياس مخاطر السيولة، المعايير والرقابة"، حيث تم الموافقة بين منظمو المصارف المركزية لأول مرة على متطلبات الاحد الأدنى من السيولة للمصارف. حيث تم إقرار نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستمر.

نسبة التغطية السيولة (Liquidity coverage ratio (LCR

تهدف نسبة تغطية السيولة إلى زيادة مرونة المصارف التي تتعرض لضغوط شديدة خلال 30 يوم دون دعم خاص من الحكومة أو المصرف المركزي وتحسب هذه النسبة وفق القانون التالي:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{إجمالي صافي التتبعات النقدية الخارجة للفترة 30 يوما}} \times 100\%$$

نسبة التمويل الصافي المستقر (Net stable funding ratio (NSFR

هي تعزز معايير المرونة على مدى فترة زمنية أطول بتمويل أنشطتها بمصادر تمويل أكثر استقرارا على أساس مستمر، يتمثل الهدف من هذا المعيار هو توفير إطار عمل المصرف الذي يستخدمه لمواجهة تحديات السوق من خلال ضمان تمويل ثابت على أساس مستقر يعالج عدم تطابق السيولة، وإلى حث المصارف على اختيار هياكل الأصول والخصوم التي ينظر إليها على أنها مستقرة وسليمة من منظور إدارة المخاطر.

يتم حساب نسبة التمويل الصافي المستقر بالقانون التالي:

¹ أبو أحمد، رضا صاحب وقدوري، فائق مشعل، (2005)، إدارة البنوك، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، ص239.
² هندي، منير ابراهيم (2000)، إدارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث للنشر، الاسكندرية، مصر، ص 411.

$$\text{نسبة التمويل الصافي المستقر} = \frac{\text{إجمالي التمويل المستقر المتاح}}{\text{إجمالي التمويل المستقر المطلوب}} \times 100\%$$

يعرف التمويل المستقر المتاح مجموع مطلوبات المصارف وأوزانها المقابلة على جانب المسؤولية، ويعرف التمويل المستقر المطلوب على أنه مجموعة أصول المصرف وأوزانها المقابلة على جانب الأصول يدل ارتفاع النسبة على انخفاض مخاطر السيولة.¹

ثانياً: العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

منذ أواخر الثمانينات اعتمد عدد من المصارف الأمريكية الكبيرة الانظمة التي صممت لقياس المخاطر المرتبطة بخطوط أعمالها المختلفة، ويكون الهدف من أنظمة قياس المخاطر هو تزويد إدارة المصارف بمقدار رأس المال اللازم لدعم كل أنشطتها الرئيسية، ولتحديد الرافعة المالية الاجمالية للمصرف ككل.

يقيس العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية للمحفظة الاستثمارية للمصرف.²

يعتبر العائد رأس المال المعدل بالمخاطر واحد من الأدوات الأكثر شيوعاً، لذلك الأغلبية العظمى من المؤسسات المالية في العالم تستخدم الآن نماذج رأس المال المخاطر لغرض تقييم مبادلات العائد والمخاطرة، ويتم تسمية هذا النموذج في بعض الأحيان بأنه إدارة رأس المال الاقتصادي أو تخصيص رأس المال.³

الغرض من حساب العائد المعدل:

- 1_ تحديد الخسائر القصوى، وتحديد رأس المال الخاص الاقتصادي.
 - 2_ جعل إجراءات منح القروض في المصارف أكثر عقلانية وأكثر شفافية في التفاوض مع المقترضين.
 - 3_ أداة لإدارة الأصول والخصوم فيما يخص المخاطر.
 - 4_ تسعير مختلف المنتجات والخدمات.
 - 5_ حساب احتمال عدم الحصول على القروض بشكل كمي لاتخاذ القرار المناسب.
 - 6_ قياس المردودية بالنسبة لكل الزبائن والمنتجات والصفقات والمحافظ الاستثمارية.
 - 7_ تقييم المخاطر ومطابقتها مع المردودية المحققة لاتخاذ قرار إعادة تخصيص مختلف المخاطر.
 - 8_ يسمح بالتمييز بين نوعين من مخاطر الائتمان:
 - _ مخاطر الائتمان المتوقع.
 - _ مخاطر الائتمان غير المتوقع
- يتعلق الخطر المتوقع بمتوسط الأخطاء والخسائر التي يتحملها المصرف جراء عدم حصوله على مستحقاته من الزبائن، هذه الخسائر تكون مغطاة من خلال إضافة علاوة مخاطر إلى معدل الفائدة على القروض.
- _ اما الخطر غير المتوقع أو الاستثنائي فيقوم المصرف بتغطية هذا النوع من الخسائر بتخصيص رأس المال الخاص الاقتصادي الذي يتمثل بالفرق بين المبلغ الأقصى للخسائر والمبلغ المتوسط للخسائر.⁴

¹ نقيش، صبرينة، بوجعادة، الياس (2023)، نسب السيولة المصرفية وفقاً لمقررات بازل 3 في الدول العربية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 اوت 1955، الجزائر، ص 325-326-327.

² مخضار، بودالي، (2020)، "نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر كآلية لإدارة المخاطر المالية بالتطبيق على البنك الوطني الجزائري"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، جامعة جيلالي لباس، الجزائر، 11(2)، ص 122.

³ Milne A. & Onorato M, (2007), **the relationship between risk capital and required returns in financial institutions**, some preliminary result the Wharton school university Pennsylvania, p 3.

⁴ بورقية، شوقي، (2016)، طريقة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) كأداة لاتخاذ قرار التمويل في المصارف الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة سطيف، الجزائر، 6(1)، ص 64-64.

ويمكن استخدام العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RORAC).

1_ تقييم الأداء من أجل تحديد الربحية الاقتصادية لعمليات أو صفقات متنوعة على أساس مقارنة المخاطر.

2_ لأغراض إدارة المخاطر وتحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

حساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RORAC):

يحسب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر وفقاً للمعادلتين:

$$RORAC = \frac{\text{القيمة الاقتصادية المضافة}}{\text{رأس المال}} = \frac{(\text{رأس المال} * \text{معدل الخصم}) - \text{الربح}}{\text{رأس المال}} \dots\dots 1$$

$$RORAC = \frac{\text{العائد الصافي المعدل بالمخاطر}}{\text{رأس المال الاقتصادي}} \dots\dots 2$$

حيث العائد الصافي المعدل بالمخاطر = الإيرادات (إجمالي دخل الفائدة + الإيرادات الأخرى) - تكاليف التمويل - النفقات الأخرى غير نفقات الفائدة (النفقات المباشرة وغير المباشرة + المصاريف الإدارية المخصصة) - الخسائر المتوقعة + منافع رأس المال.

$$RORAC = \frac{\text{العوائد} - \text{التكاليف} - \text{الخسائر المتوقعة} - \text{الضرائب}}{\text{رأس المال الاقتصادي}} \dots\dots$$

ومنه يحسب رأس المال الاقتصادي بالعلاقة التالية:

رأس المال الاقتصادي = الخسائر غير المتوقعة * الانحراف المعياري.

الدراسة التطبيقية:

من أجل تحقيق هدف هذا البحث أثر السيولة العامة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية البالغ عددها 11 مصرف، تم جمع البيانات من التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية من عام 2011 ولغاية 2023، حيث يتم تحليل البيانات إحصائياً بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Spss10

الجدول رقم (1) : نسبة السيولة

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
45.37%	58.02%	57.42%	61.46%	76.84%	79.33%	72.44%	67.61%	73.46%	79.51%	78.70%	77.34%	86.16%	العربي
67.75%	76.51%	76.26%	83.27%	82.19%	83.54%	81.41%	81.06%	82.00%	79.97%	75.25%	86.97%	83.56%	بيمو السعودي
63.06%	71.36%	70.80%	75.62%	76.84%	81.58%	82.71%	83.69%	85.46%	87.85%	89.76%	86.06%	86.97%	سورية والمهجر
63.48%	69.79%	74.08%	74.11%	77.02%	78.57%	74.42%	71.85%	76.16%	77.58%	78.32%	78.49%	75.25%	الدولي للتجارة
31.43%	44.47%	45.06%	54.94%	61.24%	66.63%	63.74%	56.58%	72.23%	80.10%	73.65%	64.54%	79.97%	بيبيلوس
25.16%	25.84%	24.77%	24.54%	31.35%	27.17%	25.14%	19.27%	17.86%	24.78%	21.41%	21.72%	26.42%	قطر الوطني
57.68%	70.69%	67.46%	61.09%	71.94%	71.77%	69.74%	64.41%	82.88%	82.68%	83.68%	78.67%	79.75%	بنك الاردن
67.40%	76.94%	69.48%	81.45%	80.45%	94.47%	92.24%	89.37%	89.19%	90.70%	86.69%	72.51%	83.47%	سورية والخليج
50.12%	58.47%	57.16%	69.05%	73.68%	74.73%	74.81%	70.27%	73.51%	80.22%	80.98%	79.39%	80.39%	بنك الائتمان
40%	53%	60%	66%	76%	77%	70%	57%	72%	81%	79%	76%	80%	بنك الشرق
59.30%	66.55%	70.39%	70.54%	80.87%	77.40%	76.09%	73.21%	80.72%	82.72%	85.14%	84.59%	83.45%	بنك فرنسبنك

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول رقم (2) معدل العائد على رأس المال المعدل وفق المخاطر

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
30.36%	4.52%	26.18%	25.91%	0.35%	2.70%	- 8.79%	10.88%	10.04%	-0.24%	3.41%	-0.17%	1.87%	العربي
19.60%	3.94%	10.93%	19.31%	2.02%	6.10%	- 2.16%	10.22%	9.87%	3.18%	4.76%	0.13%	1.95%	بيمو السعودي
23.68%	2.14%	0.01%	10.13%	0.15%	2.33%	- 0.53%	4.58%	6.26%	2.84%	0.28%	0.18%	1.43%	سورية والمهجر
48.42%	8.29%	19.36%	23.43%	6.51%	0.88%	3.05%	7.83%	0.04%	0.01%	0.01%	1.99%	3.01%	الدولي للتجارة
33.40%	5.52%	19.25%	20.70%	1.37%	-1.20%	2.34%	11.60%	11.84%	5.08%	-1.42%	-1.94%	0.58%	بيبيلوس
298.07%	13.76%	40.02%	51.74%	1.82%	0.45%	- 13.34%	25.70%	27.38%	17.58%	23.38%	10.96%	5.23%	قطر الوطني
45.27%	11.58%	31.22%	36.49%	0.83%	-1.23%	- 10.02%	16.04%	13.64%	-1.57%	-1.17%	-3.07%	0.84%	الأردن
24.61%	4.47%	11.80%	16.62%	-2.01%	-7.60%	- 12.16%	3.98%	5.60%	-5.11%	-1.82%	-1.35%	1.75%	سورية والخليج
24.17%	5.04%	16.53%	11.69%	0.88%	-0.35%	5.22%	16.44%	12.61%	8.57%	1.48%	0.02%	0.33%	الانتماء الأهلي
30.11%	6.20%	15.79%	21.69%	0.39%	0.05%	- 6.56%	11.05%	0.01%	1.32%	0.55%	0.22%	0.62%	فرنسبنك
53.35%	9.50%	20.16%	20.89%	2.73%	0.70%	- 6.36%	16.48%	15.46%	8.96%	5.16%	2.15%	0.49%	الشرق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وقد تم ادخال البيانات المحسوبة للمصارف التجارية خلال سنوات الدراسة 2011-2023 والمتمثلة بنسبة السيولة العامة والعائد على رأس المال المعدل بالمخاطر، الى البرنامج الاحصائي Spss10 ذلك لاختبار فرضية الدراسة التي تنص على أنه لا يوجد أثر للتغير في نسبة السيولة العامة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

13_1_ اختبار فرضية الدراسة: لا يوجد أثر للتغير في نسبة السيولة العامة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

لاختبار هذه الفرضية يتم استخدام الانحدار البسيط لكل مصرف على حدة باستخدام Spss10 وذلك لمعرفة أثر التغير في نسبة السيولة العامة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر.

الجدول رقم(3): تحليل الانحدار البسيط بين نسبة السيولة والعائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

معنوية النموذج		الانحدار البسيط		Model Summary		2023-2011
Sig	F	B X	B Constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المصرف
0.062	6.589	-0.734	74.085	0.622	0.789	العربي
0.103	3.152	-0.647	58.692	0.223	0.472	بيمو السعودي
0.03	6.244	-0.496	43.877	0.362	0.602	سورية والمهجر
0.00	24.2	-2.700	210.740	0.688	0.829	الدولي للتجارة
0.05	12.508	-0.539	41.205	0.532	0.729	بيبيلوس
0.0960	0.003	-0.351	47.179	0.00	0.015	قطر الوطني
0.06	11.530	-1.441	115.122	0.512	0.715	الأردن
0.017	12.176	-1.088	92.546	0.709	0.842	سورية والخليج
0.05	12.432	-0.579	49.012	0.531	0.728	الانتماء الأهلي
0.485	0.722	-0.984	84.081	0.265	0.515	فرنسبنك
0.01	18.388	-0.958	76.857	0.626	0.791	الشرق

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

بالاعتماد على بيانات التقارير المالية السنوية للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وإجراء اختبارات الإحصائية بإجراء الانحدار الخطي البسيط لكل مصرف على حدة باستخدام Spss10، يبين لنا الجدول رقم (3) وجود علاقة ارتباط قوية بين نسبة السيولة العامة والعائد على رأس المال المعدل بالمخاطر في المصرف العربي حيث $R=0.789$ ، بينما قيمة معامل التحديد تفسر 62.2% من التغيرات الحاصلة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر، وأن القيمة الاحتمالية عند نسبة السيولة العامة تساوي $\text{sig}=0.062$ وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم بأنه لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لمصرف العربي، تفسر الباحثة عدم وجود أثر لاحتفاظ المصرف العربي بنسب سيولة جيدة وعدم استثمارها وتحقق العوائد، وعليه تكون معادلة الانحدار عند المتغير التابع العائد على رأس المال المعدل بالخاطر للمصرف العربي كالتالي:

$$\text{RORAC}=74.085-0.734\text{LEQ}$$

أما بالنسبة لمصرف بيمو السعودي الفرنسي نجد علاقة الارتباط ضعيفة بين نسبة السيولة والعائد على رأس المال المعدل بالمخاطر حيث $R=0.472$ ، تفسر ذلك الباحثة ضعف الارتباط بسبب الظروف الاقتصادية التي تمر فيها البلاد التي حدثت من أعمال المصارف داخليا وخارجيا، بينما قيمة معامل التحديد تفسر 22.3% من التغيرات الحاصلة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر، وأن القيمة الاحتمالية عند نسبة السيولة تساوي $\text{sig}=0.103$ ومنه هي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 عندئذ نقبل فرضية العدم بأنه لا يوجد أثر معنوي لنسبة السيولة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر، وتكون معادلة الانحدار عند المتغير التابع العائد على رأس المال المعدل بالخاطر لمصرف بيمو كالتالي:

$$\text{RORAC}=58.69-0.647\text{LEQ}$$

في مصرف سورية والمهجر وجدنا العلاقة الطردية القوية بين كل من نسبة السيولة ولعائد المعدل بالمخاطر $R=0.602$ ، أما قيمة معامل التحديد تفسر 36.2% من التغيرات الحاصلة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر، ومن بيانات الجدول رقم (3) القيمة الاحتمالية $\text{Sig}=0.03$ وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة بأنه يوجد أثر معنوي لنسبة السيولة العامة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر، تفسر الباحثة وجود أثر بسبب زيادة ودائع المصرف وقيام المصرف بزيادة رأس المال سنة 2018 أدى لقيام المصرف باستثمار السيولة وتحقيق العوائد بأقل مخاطرة ممكنة، عندئذ تكون معادلة الانحدار لمصرف سورية والمهجر كالتالي: $\text{RORAC}=43.87-0.496\text{LEQ}$

بالنسبة لمصرف الدولي للتجارة والتمويل علاقة الارتباط بين المتغيرين قوية $R=0.829$ ، في حين قيمة معامل التحديد تفسر 68.8% من التغيرات الحاصلة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر، وأن القيمة الاحتمالية تساوي 0 وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة بأنه يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر.

لاحظنا في مصرف بيبيلوس العلاقة الطردية القوية بين نسبة السيولة والعائد المعدل بالمخاطر بمصرف بيبيلوس $R=0.729$ ، وأن قيمة معامل التحديد يفسر 53.2% من التغيرات الحاصلة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.05 وهي تساوي مستوى المعنوية 0.05 عندها نقبل الفرضية البديلة ونرفض العدمية أي يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر.

نلاحظ في مصرف قطر الوطني العلاقة الطردية الضعيفة بين المتغيرين حيث $R=0.015$ ، تفسر الباحثة العلاقة الضعيفة يعود لانخفاض نسبة السيولة بشكل ملحوظ بمصرف قطر حيث وصلت إلى 17.86% خلال سنة 2015 تعتبر أقل نسبة سيولة، حيث تعتبر أقل نسبة خلال فترات الدراسة مقارنة بالمصارف الخاصة الأخرى، بينما قيمة معامل التحديد

تفسر 0% من التغيرات الحاصلة في العائد على رأس المعدل، وأن القيمة الاحتمالية تساوي الى 0.096 وهي أكبر من مستوى المعنوية ومنه نقبل الفرضية العديمة بأنه يوجد لا أثر معنوي لنسبة السيولة في العائد المعدل.

اما في مصرف الأردن القيمة الاحتمالية تساوي الى 0.06 وهي كبر من مستوى المعنوية عند 0.05 ومنه نقبل الفرضية العديمة بأنه لا يوجد أثر معنوي بين المتغيرين، وعلاقة الارتباط بينهما قوية 0.715، وبينما قيمة معامل التحديد تفسر 51.2% من التغيرات الحاصلة في العائد المعدل بالمخاطر.

لاحظت الباحثة علاقة الارتباط القوية في كل من مصرف سورية والخليج، الائتمان الأهلي، فرنسبنك، ومصرف الشرق حيث كانت على التوالي (0.791، 0.515، 0.728، 0.842)، أما قيمة معامل التحديد تفسر (70.9%، 53.1%، 26.5%، 62.6%) من التغيرات في العائد على رأس المال المعدل على التوالي للمصارف السابقة، القيمة الاحتمالية لدى مصرف سورية والخليج تساوي الى 0.017، وفي مصرف الائتمان الأهلي تساوي الى 0.05، ومصرف الشرق تساوي 0.01 جميعهم أصغر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه يوجد أثر معنوي لنسبة السيولة لكل من مصرف سورية والخليج، الائتمان، ومصرف الشرق في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر، اما القيمة الاحتمالية في مصرف فرنسبنك تساوي 0.485 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه نقبل الفرضية العديمة لأنه لا يوجد أثر معنوي لنسبة السيولة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر.

الاستنتاجات:

- عدم وجود أثر معنوي لنسبة السيولة العامة في العائد على رأس امال المعدل بالمخاطر للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؛ وذلك يعود وذلك يعود لوجود فائض بنسبة السيولة في تلك المصارف وتراجع حجم العوائد المحققة بسبب الظروف التي مر فيها الاقتصاد، والعقوبات، والارتفاع الكبير بسعر صرف العملات الأجنبية أمام الليرة السورية، وأزمة كورونا، أدى الى زيادة التحوط من المخاطر وعدم خوض المصارف في استثمارات مرتفعة المخاطر للحصول على ربحية أكبر.
- وجود أثر معنوي للتغير في نسبة السيولة العامة في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لبعض المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؛ وذلك يعود كردة فعل للالزمة الاقتصادية في البلاد الى التوظيفات المرتفعة السيولة وقليلة المخاطر وهو ما يؤدي لانخفاض العوائد.

التوصيات:

- التوجه نحو زيادة عوائد المصارف باستثمار السيولة الفائضة بمشاريع استثمارية ذات عوائد عالية وبأدنى مخاطرة ممكنة، علما أن كلما قلت السيولة زادت العوائد المحققة.
- بالاعتماد على مصادر الأموال طويلة الاجل ذات الفوائد المنخفضة وتوظيفها في استثمارات قصيرة الاجل ذات فوائد مرتفعة بأقل مخاطرة ممكنة.
- ضرورة حفاظ المصارف التقليدية على نسب سيولة متوازنة ذلك يحافظ على سمعة المصرف الائتمانية أي قدرته على سداد ودائع العملاء وجذب مستثمرين جدد.

المراجع:

الكتب:

- 1_أبو أحمد، رضا صاحب وقصري، فائق مشعل، (2005)، إدارة البنوك، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، ص239.

2_ الشمري، صادق، (2019)، إدارة العمليات المصرفية -مداخل وتطبيقات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، العراق ص88.

3_ الصائغ، نبيل، (2018)، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 93 ص94.

4_ شنوف، شعيب، (2012)، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، المملكة الأردنية الهاشمية، ص211

5-عبد الحميد، عبد المطلب، (2008)، البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ص 230.

6_ عبد الباقي، اسماعيل، (2016)، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 15.

7_هندي، منير ابراهيم (2000)، أدارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث للنشر، الاسكندرية، مصر، ص 41

المجلات والابحاث الاقتصادية:

1_بورقبة، شوقي، (2016)، طريقة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) كأداة لاتخاذ قرار التمويل في المصارف الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة سطيف، الجزائر، 6(1)، ص ص 64- 64.

2_بن عمر، محمد، بن عمارة، نوال، (2016)، تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذج RAROC دراسة حالة مصرف الشرق الأوسط العراقي الاستثماري، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 3(2)، ص 28- ص 29.

3_حسن، زين العابدين، جداح، حامد، (2022)، محددات السيولة المصرفية: دراسة قياسية لعينة من المصارف العراقية التجارية للمدة 2006-2020، مجلة الغاري كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (رقم خاص)، ص 1191 ص 1992.

4_سارة، ادبوب، سعدية، قصاب، (2020)، إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة بنك البركة وسوسييتي جينيرال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، 23(1)، ص85

5_مخضار، بودالي، (2020)، "نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر كآلية لإدارة المخاطر المالية بالتطبيق على البنك الوطني الجزائري"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، جامعة جيلالي ليابس، الجزائر، 11(2)، ص 122.

6_نقيش، صبرينة، بوجعادة، الياس (2023)، نسب السيولة المصرفية وفقا لمقررات بازل 3 في الدول العربية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 اوت 1955، الجزائر، ص ص 325- 326- 327.

الأجنبية:

1_Basel Committee on Banking Supervision (2008), **Principles For Sound Liquidity Risk Management and Supervision**, Basel: Bank for international settlements, p1.

2_Milne A. & Onorato M, (2007), **the relationship between risk capital and required returns in financial institutions**, some preliminary result the Wharton school university Pennsylvania, p 3.